

دلالة السياق وأثرها في تأويل الخطاب - دراسة في الموروث اللساني العربي -

د. بن زحاف يوسف
المركز الجامعي - غليزان

على غير ما هو متوقع، نجد العلماء العرب يولون أهمية كبرى للسياق في تأويل الخطاب، وإذا كنا لا نعثر على تعريفات مضبوطة ودقيقة له، كما هو الحال في الدرس اللساني الحديث؛ وإذا كان عصيا على التحديد، حتى قال بعض الباحثين منهم طه عبد الرحمان : " بأنه بحث في كثير من المقالات من أجل العثور على بعض التعريفات، ولم يجد تعريفاً محددا للسياق" (1)، فهذا لا يعني على الإطلاق أن هناك إهمالا لهذا الجانب من الدرس، بل على العكس من ذلك تماما، تشهد التطبيقات الوافية له على أصالته وعلى التفات العلماء العرب إليه واهتمامهم به. على أن هذا الاهتمام كان غالبا ما يتجلى في استعمال مصطلحات مغايرة، ولكنها كانت كلها تعني السياق كما نفهمه الآن. ومن هذه المصطلحات: الموضع، والمساق، والاتساق، وسوق الكلام، ونظم الكلام، ومقتضى الحال، والمقام، وغيرها.

نجد الشافعي في الرسالة، وهي أقدم رسالة أسست لعلم الأصول، وبالتالي فهي من أقدم ما تحدث عن السياق تنظيرا، يعقد بابا لـ : " الصنف الذي يبين سياقه معناه " (2)، ويضرب لذلك مثلا عند تناول قوله تعالى :

(وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ) [الأعراف/ 163]، فقال: " فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: إذ يعدون في السبت، دلّ على أنه إنما أراد أهل القرية، لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية ". فانت ترى إذن أن الابتداء بالفعل « سأل »، ثم التعقيب بالفعل « يعدون »، اللذين لا يكونان إلا من الإنسان، هو الذي مال بالمعنى من القرية التي هي المساكن والمباني إلى القرية التي يقصد بها ساكنيها. وعلى هذا المنوال نجده يلاحظ على لغة العرب ملاحظات دقيقة، لا يقف عليها إلا من كان له حس لغوي دقيق، وممارسة طويلة في تحليل الخطاب، فهو يقول عن العرب :

" وأما معانيها وأساليبيها، فكان مما يعرف من معانيها اتساع لسانها،

وأن تخاطب بالشيء منه عاما يراد به الظاهر، ويستغنى بأوله عن آخره،

وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص ويستدل على هذا ببعض الكلام،

وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أن المراد غير ذلك الظاهر، والعلم بهذا كله موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره،

وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله،

ويتكلم عن الشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ كما تعرف بالإشارة،
وهذا عندها من أفصح كلامها لانفرادها بعلمه دون غيرها ممن يجمله،

وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة،

وتوقع اللفظ الواحد للمعاني الكثيرة "(3).

وهذا المقطع من منظور الدرس اللساني الحديث ينطق بدلالة واضحة، وهي أن التواصل اللغوي في نظر الشافعي لا يكون بطريقة آلية، ولا بطريقة متكررة في كل الأحوال والظروف والمقامات. ولكن في كل الأحوال يتم إنتاج الكلام بحسب الرسالة وبحسب القصد وبحسب الغايات. فإذا كان لا بد للمؤول أن يقف على وجه دلالة أي مقطع من مقاطع أي خطاب فهو مطالب بتفكيك هذه الشبكة المعقدة من العلاقات بين الوحدات اللسانية فيما بينهما من جهة، وبينها مجتمعة وبين المحيط الخارجي الذي تجري فيه عملية التواصل من جهة أخرى. ومما لا شك فيه أن أكثر من التفت إلى هذا المبحث هم الأصوليون، لحرصهم الدقيق على استنطاق دلالات الخطاب، ومحاولة تعييدهم القواعد التي تعصم الفقيه من الخطأ في الاستنباط، وباعتبار هذا العلم صناعة لقراءة النصوص. وقد ناقش الزركشي حجية دلالة السياق، وذلك في مسألة خاصة بعنوان : دلالة السياق، ضمن باب الأدلة المختلف فيها، وقال عن هذه الأدلة : " دلالة السياق نكرها بعضهم ومن جهل شيئا أنكره، وقال بعضهم : إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى وقد احتج بها أحمد على الشافعي [في مسألة ذكرها] "(4). كما عقد

مسألة أخرى تساءل فيها: " هل يترك العموم لأجل السياق ؟ " (5)، ناقش فيها رأي الشافعي والصيرفي. ومما ذكره : إحدى اختيارات الشافعي فيما يخص نفقة المطلقة الحامل، قال : " والثاني [ثاني رأيه] لا، لأن سياق الآية يشعر بإرادة الحرائر، لقوله : فأنفقوا ... " (6). أما الصيرفي فقد أطلق " جواز التخصيص بالسياق " (7)، وذكرها بعدها أدلته.

أما ابن القيم فيرى بأن : " السياق يرشد إلى تبين المجل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقيد المطلق ... [و] من أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته " (8)، أي أنه آلة مساعدة لضبط المعنى وتحديد، والخروج به من دائرة الإبهام إلى دائرة الوضوح، كما قرر ذلك الزركشي نقلاً عن العز ابن عبد السلام، من أن " السياق يرشد إلى تبين الجملات وترجيح الاحتمالات وتقرير الواضحات، وكل ذلك يعرف بالاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق الظم كانت ذماً، وإن كانت مدحاً بالوضع، كقوله تعالى : (ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان/ 49] " (9). والحقيقة أن كل من حاول دراسة الخطاب كان مضطراً إلى اللجوء إلى إدراج عنصر السياق حتى يتسنى له فهم، ومن ثم تأويل ما يحتاج إلى تأويله، ف " لا ينكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسداجتها " (10).

أما سيوبه، وهو تلميذ الخليل، فقد أشار في وقت مبكر إلى أهمية السياق في تحليل التراكيب النحوية، وكان يرى أن التركيب الواحد يمكن أن

يكون صحيحاً أو فاسداً حسب السياق الذي يرد فيه، فـ" تكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة، ثقة في فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام"(11). فللعرب، كما يقول الجاحظ، " أمثال واشتقاقات وأبنية وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أخرى، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل "(12). وسيبويه ينقل الكثير من آرائه عنه أستاذه الخليل، حتى وإن كان لا يذكره بالاسم. وهذا دليل على قدم هذا النوع من الدرس، وعلى أصالته أيضاً. ومن ذلك ما ينقله عنه عندما يتناول قول الشاعر :

إِذَا نَعْنَى الْحَمَامُ الْوُرُقَ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ

" قال الخليل رحمه الله : لما قال : هَيَّجَنِي، عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ثُمَّ تَذَكَّرَ لِتَذَكُّرِهِ الْحَمَامَ وَتَهْيِيجِهِ، فَأَلْقَى ذَلِكَ الَّذِي قَدْ عُرِفَ مِنْهُ عَلَى أُمِّ عَمَّارٍ، كَأَنَّهُ قَالَ : هَيَّجَنِي فَذَكَّرَنِي أُمَّ عَمَّارٍ. ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو : أَلَا رَجُلًا إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا؛ لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ : أَلَا رَجُلًا، فَهُوَ مَتَمِّنٌ شَيْئًا يَسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْهَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، أَوْ وَفَّقْ لِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا "(13)، ومعنى هذا أن الشاعر نصب أُمَّ عَمَّارٍ بفعل دلّ عليه السياق اللغوي، أو سياق الموقف. ومن ذلك اعتماد إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح، نحو : الحمد لله أهل الحمد، يقول سيبويه : " زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا

مَنْ تَخاطَبُ بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا مِنْ ذلك من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناء وتعظيماً" (14).

وهكذا، فإنّ هذه الأمثلة وغيرها الواردة عن الخليل، لا تدع مجالاً للشك في أنه اعتمد اعتماداً واضحاً على السياق اللغوي وغير اللغوي في تقعيده النحوي، وبيان معاني التراكيب ودلالاتها. " وإذا كان الخليل في هذه الفترة المبكرة من التقعيد النحوي قد استخدم السياق بشقيه في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العلمي المبهر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما يتضح بجلاء عند سيبويه " (15).

فأنت تلاحظ أن أعلام اللغة في التراث اللساني العربي يولون السياق، أو موضع الكلام كما يعبرُ عنه الجاحظ، أهمية كبرى. والسياق عندهم هو كل الملابسات التي تلبس عملية إنشاء الكلام، ولا يستثنى من ذلك الخطاب القرآني بطبيعة الحال، بل إن القرآن الكريم الذي كان الحافز الأكبر في بعث البحث اللغوي بكل فروعه، يعتبر النموذج الأمثل لتتبع دور السياق بأنواعه في فهم وتأويل آياته، ولذلك يقول الزركشي : " وطريق التوصل إلى فهمه، النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب [يقصد الأصفهاني] كثيراً في كتاب المفردات، فيذكر قيّداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ، لأنه اقتنصه من السياق " (16).

أما البلاغيون فلهم بحث واف في مقتضيات الأحوال. وهم يقولون : لكل مقام مقال(17). وهذا يعني عندهم أن البلاغة ليست فقط في اختيار اللفظ، حتى لا يكون لفظه أسبق إلى السمع من معناه إلى القلب، كما كان يقول الجاحظ، ولكن أيضا في مراعاة المقام وما يستدعيه من مقال. ونستطيع أن نقول بعملية عكسية أن تلقي الخطاب فهما وتأويلا يقتضي الإحاطة بالملابسات التي اكتنفت إنشاء أول الأمر(18).

إن مفهوم البلاغة في الموروث اللساني العربي لم يكن ليتحدد بمعزل عن الملابسات التي يتشكل في إطارها الخطاب. ومنذ اللحظة الأولى التي تناول فيها العلماء هذا المبحث تفتنوا إلى فكرة المقام. وهذا ابن المقفع لما سئل عن معنى البلاغة قال: " البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة : فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الحديث، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداء، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطباً، ومنها ما يكون رسائل. فعمامة ما يكون من هذه الأبواب : الوحي فيها والإشارة إلى المعنى. والإيجاز هو البلاغة. فأما الخطب بين السُّمَّاطين وفي إصلاح ذات البين، فالإكثار في غير خطب، والإطالة في غير إملال. وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك. كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته ... فقل له: فإن ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال : إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق

الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو، فإنه لا يرضيهما شيء
"(19). وإذا كان يدهشنا هذا التفصيل الدقيق من ابن المقفع للملابسات
العملية التواصلية، فإنه لا ينبغي أن يلفتنا عن دلالة إعجاب الجاحظ به، ما
دعاه ليشبه في كتابه، وهذا ما يدل على تبنيّه له. ولعل ما شد انتباهه هو للممة
لأشتات العملية التواصلية من جميع زواياها، من ضرورة الإيجاز في موقع
الإيجاز والإطناب في موقع الإطناب، والسكوت عندما يحسن السكوت،
وغير ذلك مما يظهر أثناء الموقف الكلامي الفعلي. وإذا كان البلاغيون قد
قسموا علوم البلاغة إلى ثلاثة علوم وهي: علم البيان الذي يدرس الصورة
البيانية، وعلم البديع الذي يدرس اللفظ من ناحية وقعه في الأسماع، فإن
علم المعاني يدرس المضمون البياني، لا في حد ذاته، ولكن في علاقته بسامعه
وبقائه أيضا(20). ويؤكد التهانوي هذا الأمر فيقول: " والحال في اصطلاح
أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى
أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى، خصوصية ما، هي المسماة
بمقتضى الحال. مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم.
والتأكيد مقتضاها...

وعلى هذا النحو قولهم: علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ
العربي، التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي يطابق صفة اللفظ مقتضى
الحال. وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير
ذلك معللة بالأحوال "(21). وللجرجاني نظرة ثاقبة في هذا الباب. ونستشف
من خلال الشروحات الملحة والمتنوعة في الدلائل أن ما انتهى إليه في مناقشته

لإشكالية البلاغة والفصاحة، يعد ثمرة لفترة طويلة من الجدل حول طبيعة الكلام ومتى يكون فصيحاً بليغاً، ومتى يكون غير ذلك. والأمر الذي انتهى إليه وأكدته في غير قليل من الحزم والعزم، أن فصاحة الكلام وبلاغته مرتبطة ارتباطاً لا انفكاك معه بالسياق الذي يُنشأ فيه، لغوياً كان أو غير لغوي. ومن صميم تأكيدات على السياق اللغوي الخلاصة التالية : " وجملته الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة « اشتعل » من قوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً)، إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرفاً بالألف واللام ومقروناً إليها الشيب منكرًا منصوباً " (22). وفي المقابل يوضع السياق غير اللغوي على الدرجة نفسها من الأهمية مع السياق اللغوي. وعلى هذا الأساس فدراسة الجوّ الذي تشكل فيه الخطاب القرآني يعتبر مدخلاً أساسياً وضرورياً للفهم والتأويل، ونقصد بهذا الجوّ عادات العرب وتقاليدهم وأعرافهم في التواصل اللغوي والاجتماعي. ليس هذا فحسب، ولكن كل الخطابات الموازية للخطاب القرآني، وعلى الخصوص كل النصوص الأدبية من فنون القول شعراً ونثراً. وللجرجاني نفسه مقال في غاية الخطورة في هذا المقام، فهو يعتبر أن الإعراض أو الصّدّ عن دراسة فن الشعر بالخصوص، وفنون القول الأخرى عموماً، لا يعتبر جريمة في حدّ ذاته فقط، ولكنه يعتبر جريمة في حق فهم الخطاب القرآني نفسه، ذلك أننا " إذا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجّة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر، ومتتهياً إلى غاية لا

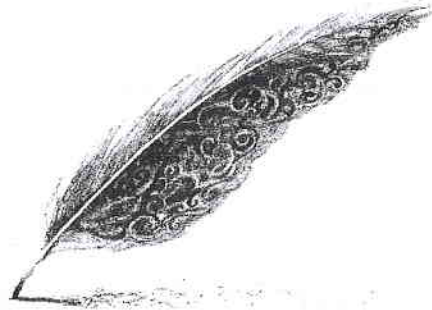
يطمح إليها بالفكر. وكان محالاً أن يعرف كونه كذلك إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب، والذي لا يشك أنه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان، وتنازعوا فيهما قصب الرهان. ثم بحث عن العلل التي بها كان التباين في الفضل، وزاد بعض الشعر على بعض، كان الصادّ عن ذلك صادّاً عن أن تعرف حجة الله تعالى... ويصنع في الجملة صنيعاً يؤدي إلى أن يقلّ حفاظه، والقائمون به والمقرئون له... فمن حال بيتنا وبين ما له كان حفظنا إياه، واجتهادنا في أن نؤديه ونرعاه، كان كمن رام أن ينسيناه جملة، ويذهب من قلوبنا دفعة... فسواء من منعك الشيء الذي ينتزع منه الشاهد والدليل، ومن منعك السبيل إلى انتزاع تلك الدلالة، والاطلاع على تلك الشهادة "(23). فهذه إذن، شهادة في غاية الخطورة، والتي تدعو صراحة إلى ضرورة استصحاب كل الخطابات الموازية التي من شأنها أن تكون، في حالة تعالقها بالخطاب المستهدف، تكون كالمرايا التي تتيح غلغلة النظر إلى بعض الزوايا التي لا يتيحها النظر المباشر، الذي يأخذ بعين الاعتبار بنية الكلام وحده. فالسياق إذن، لا يعني عند العرب تلك القرائن اللغوية التي تتمظهر داخل النص فقط، ولكن أيضاً كل الملابس التي تلبس إنشاء النص من خارجه. وإن هذه الملابس هي من الأهمية بمكان بحيث أنها تعتبر دلالات قائمة بذاتها، حتى أنها قد تعني عن اللغة في حد ذاتها كما يقول الجاحظ: " والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تنوب عن الخط "(24)، ويستشهد لذلك بقول الشاعر:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مذعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلا وسهلا بالحبيب المتيّم

نفهم إذن من هذا الحديث للجاحظ أن المعنى لا يستنبط فقط من
الوحدات اللسانية التي يتألف منها الخطاب، ولكن أيضا من كل الملابسات
التي تلابسه من خارجه.

وخلاصة الأمر أن دلالة السياق من المباحث الوافية التي تناولها

الدرس اللساني العربي القديم بالفحص والتقويم. وإذا كنا لا
نقف على هذا المبحث كحقول معرفي مستقل وقائم بذاته، فلقد عرفته كل
مباحث اللغة دون استثناء. وجدير بمن يتصدى لأي نشاط تأويلي، سواء
أكان متعلقا بالقرآن الكريم أم بغيره، أن يلتفت إليه التفاتا دقيقا ويعول عليه
تعوّيلا صريحا.



الهوامش:

- (1) إبراهيم أصبان : السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، مجلة الإحياء، مجلة الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، العدد 25، 2007، ص 54.
- (2) الشافعي، محمد بن إدريس : الرسالة، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1939، ج 1، ص 63.
- (3) المرجع نفسه، ص 52.
- (4) بدر الدين الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج 4، ص 357.
- (5) المرجع نفسه، ج 2، ص 511.
- (6) نفسه، ج 2، ص 511.
- (7) نفسه، ج 2، ص 511.
- (8) ابن القيم : بدائع الفوائد، تحقيق هشام عبد العزيز عطا و عادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط 1، 1996، ج 4، ص 815.
- (9) الزركشي : البحر المحيط في أصول الفقه، ج 4، ص 357.
- (10) محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة، القاهرة، ط 1، 1983، ص 113.
- (11) المرجع نفسه، ص 116.
- (12) الجاحظ : الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، 1996، ج 1، ص 153-154.
- (13) سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، 1988، ج 1، ص 286.
- (14) المرجع نفسه، ج 2، ص 65.
- (15) محمد سالم صالح : أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، مجلة كلية العلوم بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص 9.

- (16) الزركشي : البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 172.
- (17) راجع وثيقة بشر بن المعتمر في البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط 1، 1968. ص 86.
- (18) انظر: حسين خوري : نظرية النص، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2007، ص 184.
- (19) الجاحظ : البيان والتبيين، ص 76.
- (20) أبو يعقوب السكاكي : مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1983، ص 161.
- وانظر كذلك : عبد العزيز عتيق : علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 37 وما بعدها.
- (21) التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، إشراف ومراجعة رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1996، ج 1، ص 616-617.
- (22) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، تحقيق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1995، ص 299.
- (23) المرجع نفسه، ص 26.
- (24) الجاحظ : البيان والتبيين، ص 55.

